جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

شعبة الحقوق

ملخص محاضرات في منهجية البحث العلمي

ألقيت على طلبة السنة الأولى ماستر تخصص إدارة عامة

السداسي الأول

من إعداد الدكتور: بوسعدية رؤوف

السنة الجامعية 2022/2021

مقدمة

يعتبر تدريس منهجية البحث العلمي في المؤسسات الأكاديمية من أهم الدراسات التي تلقن للطلبة والباحثين في مجالات العلوم بصفة عامة، والمجال القانوني بصفة خاصة، وذلك لمساعدتهم على تحضير بحوثهم، وتعليمهم الأطر الموضوعية والشكلية لولوج ميدان البحث العلمي، وتزويدهم بأهم الأسس المنهجية في الكتابة والبحث ومن ثم تطوير القابلية الفكرية للطلبة وصقل شخصيتهم العلمية والقانونية، وتوسيع إطلاعهم على مصادر البحث المختلفة، وأيضا تنمية روح الاستنتاج العلمي لديهم، ذلك أن المشكل الحقيقي الذي يعاني منه الطالب هو عدم إلمامه بقواعد المنهجية العلمية السليمة، وأدوات التحليل والتعليق والبحث، التي تمكنه من اكتساب الأسلوب العلمي القانوني في التعامل مع مختلف البحوث والمواضيع القانونية.

وأمام هذه الأهمية لمادة المنهجية استوجب على الطالب أن يكوِن رصيدا منهجيا يساعده على استثمار إمكانياته واعتماد أدوات وطرق منهجية ناجعة وناجحة تساعده في مساره العلمي.

وعلى هذا الأساس تم تقسم هذه المادة إلى محورين رئيسين، حيث يتناول المحور الأول منهجية البحث العلمي ويشمل أهم القواعد المتعارف عليها في إعداد البحوث القانونية (مراحل البحث العلمي)، بينما يتناول المحور الثاني منهجية إعداد النصوص القانونية والإدارية.

المحور الأول: منهجية البحث العلمي

نتناول في هذا المحور مفهوم البحث العلمي وأهميته، ثم مراحل إعداد البحث العلمي مع التركيز على بعض الجوانب المهمة في إعداد البحوث العلمية.

أولا: مفهوم البحث العلمي وأهميته:

قبل التطرق إلى مفهوم البحث العلمي وتحديد أهميته وجبت الإشارة أن المنهجية بمفهومها العام هي أحسن الطرق أو الأساليب التي يتبعها العقل البشري لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما بغية التوصل إلى الكشف عن الحقيقة ،كما تعني أيضا الطريقة التي يتبعها العقل لمعالجة أو دراسة موضوع أو مسألة ما لأجل التوصل إلى نتائج معينة، فهي طريقة للاجابة على إشكالية أو سؤال قانوني ما أو لتحليل فكرة ما تقوم على عرض الأفكار بأسلوب متسلسل ومرتب ومعنون (مبوب) وتجنب العرض العشوائي وغير المنظم للمعلومات أو سردها بأسلوب غير مترابط.

1- تعريف البحث العلمي:

تناول كثير من الكتاب ظاهرة البحث العلمي بالتحليل والشرح وذلك من خلال منطلقات فكرية تعبّر عن خلفيات وخبرات متباينة وحتى تاريخية، وذلك على اعتبار أن لكل باحث أو مجموعة باحثين قناعات معينة حول هذه الظاهرة .

وكما هو معروف، فإنّ هذا المفهوم يتكوّن من كلمتين، الأولى هي "البحث" التي قد تعني عند البعض التحري أو التقصي، وعند البعض الآخر السؤال أو الاستفسار عن الشيئ أو موضوع ما له أهمية معينة. أما في الاصطلاح فأصبحت كلمة البحث أو مفردة البحث تطلق اليوم على البحث العلمي في أي ميدان من ميادين العلوم كما تطلق أيضا على النتاج البحثي (رسالة أو أطروحة أو مذكرة).

أما الكلمة الثانية "العلمي" نسبة إلى العلم الذي يعني بساطة المعرفة الموثقة الشاملة حول موضوع معين من خلال تحديد واضح لمختلف أبعادها وأركانها.

على هذا الأساس توجد عدّة تعريفات للبحث العلمي:

التعريف الأول: البحث العلمي تجميع منظم لجميع المعلومات المتوفرة لدى الباحث عن موضوع معين وترتيبها بصورة جديدة تدعم المعلومات السابقة أو تصبح أكثر نقاء ووضوحا.

التعريف الثاني: البحث العلمي هو وسيلة للدراسة يمكن بواسطتها الوصول إلى حل لمشكلة محددة، وذلك طريق التقصي الشامل والدقيق لجميع الشواهد والأدلة التي يمكن التحقق منها والتي تتصل بهذه المشكلة المحددة.

التعريف الثالث: البحث العلمي هو الطريق أو الأسلوب الذي يتبعه أو يسلكه الباحث لدراسة مشكلة معينة في أي فرع من فروع المعرفة، وفي أيّ ميدان من ميادين العلوم النظرية والعملية.

التعريف الرابع: البحث العلمي هو عبارة عن نشاط علمي وتفكير منظم يقوم على أسس علمية ويسعى إلى كشف حقائق المشكلة المطروحة باستخدام مناهج علمية وتفسيرها تفسيرا علميا.

وعلى الرغم من تعدد هذه التعاريف فإنها تشترك جميعها في النقاط الآتية:

- البحث العلمي محاولة منظّمة أي أنها تتبع أسلوبا أو منهجا معينا ولا تعتمد على الطرق غير العلمية.
- البحث العلمي يهدف إلى زيادة الحقائق وتوسيع دائرة المعارف.
- البحث العلمي يختبر المعارف والعلاقات التي يتوصل إليها ولا يتم الاعلان عنها إلا بعد فحصها وتثبيتها والتأكد منها.

2- أهمية البحث العلمي:

للبحث العلمي عموما والقانوني خصوصا أهمية واضحة تتجلى في وجوه عدّة أهّمها:

- توسيع اطلاع الباحث على المراجع والمصادر القانونية المختلفة.

- صقل الشهية العلمية القانونية لدى الباحث.

- تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.

- الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع القانوني ومن ثمة تطوير الواقع الاجتماعي.

- تطوير إقبال الباحث على الدراسة والبحث والتأليف.

- إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يدرسها أو يتلقاها في المحاضرات، وكيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

- تعويد الطالب على ترتيب وتنظيم أفكاره وعرضها بشكل منسق وتسلسل منطقي.

- تدريبه على الأسلوب القانوني في الكتابة القائم على الدقة والاختصار والوضوح وعدم التكرار، وإبعاده عن السطحية والأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث.

- التعود على استخدام الوثائق والكتب ومصادر المعلومات، والربط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

ثانيا: خصائص البحث العلمي

يتّصف البحث العلمي بمجموعة مترابطة من الخصائص التي لابد من توافرها حتى تتحقق الأهداف المرجوة منه ، وانطلاقا من التعاريف السابقة يمكن استخلاص جملة من الخصائص والمميزات أهمها في أنه:

- عملية منظّمة ومضبوطة، يبنى على المنهجية العلمية أي تبني الأسلوب العلمي في البحث من خلال احترام جميع القواعد العلمية المطلوبة لدراسة موضوع معين، الأمر الذي يجعل البحث العلمي موثوقا به في خطواته ونتائجه.

- عملية منطقية بحيث يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق و خطوات متتابعة متناغمة عبر استخدام أحد المناهج.

- عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الانسانية فهو بحث حركي وتجديدي فالبحث العلمي هو الكفيل بتحقيق خاصية التراكمية التي يمتاز بها العلم، فحتى وإن لم يأت بإضافة جديدة للمعرفة يكفي أن يجمع المعارف السابقة ويفسرها بشكل تصبح فيه أكثر وضوحا.

- عملية موثوقة قابلة للتكرار من أجل الوصول إلى نتائج مشابهة باتباع المنهجية العلمية نفسها وخطوات البحث مرة أخرى تحت الشروط والظروف الموضوعية والشكلية المشابهة.

- الأصالة: هي أولا مسألة نسبية تختلف حسب نوع البحث (ماستر، ماجستير، دكتوراه)، ويجب أن تتوفر الأصالة في الموضوع والعبارات ثم أصالة المراجع والمصادر.

- الموضوعية: أي أن يكون البحث القانوني بعيدا عن التطرف والانحياز، وأن يقبل الباحث ما تم التوصل إليه منطقيا من نتائج وإن كانت مخالفة لآرائه وتوجهاته.

- المنهجية: أي أن يكون إعداد البحث القانوني وفقا للمنهجية العلمية في إعداد البحوث وهو ما يتطلب من الباحث الإلمام بأصول البحث القانوني.

- الدقة: يجب أن يكون البحث القانوني دقيقا في كل جوانبه سواء من ناحية فهم الأفكار وطرحها ومناقشتها ومعالجتها.

ثالثا: مراحل إعداد البحث العلمي

تخضع عملية إنجاز وإعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية مثل بقية الفروع الأخرى إلى طرق ومراحل دقيقة ومنطقية يجب احترامها واتباعها بدقة حتى يتمكن الباحث من إعداد بحثه وإنجازه بصورة سليمة وناجحة وفعالة.

وتمرّ عملية إعداد البحث العلمي بعدّة مراحل متسلسلة ومتتابعة، متكاملة ومتناسقة حيث كل مرحلة تعتمد على المرحلة السابقة لها وتمهد للمرحلة الموالية بحيث تخدم الإشكالية المطروحة.

وسنحاول التركيز على بعض المراحل دون الأخرى للأهمية العلمية التي يستفيد منها الطالب.

أولا: مرحلة اختيار الموضوع وتحديد الإشكالية:

إن اختيار الموضوع أو عنوان البحث هو الخطوة الأولى في طريق طريق إعداد البحث وإخراجه، وإن حسن اختيار الموضوع أو المشكلة هو محور العمل العلمي الناجح، لذلك يواجه الباحث صعوبات في اختيار موضوع مناسب من الناحية الذاتية والموضوعية.

إن اختيار موضوع البحث يبدأ أساسا من الاحساس بالمشكلة، يعتبر الاحساس بالمشكلة نقطة البداية في أي مجهود للبحث العلمي، وهي أصعب مرحلة باعتبارها التصور القبلي للموضوع وكيفية حلّه والاجابة عنه أو هي الظاهرة التي تحتاج إلى تفسير معين.

وعليه فإن اختيار الموضوع هو المحدد الرئيسي لمدى امكانية السير في البحث وإنجازه، ويجب في الموضوع المختار أن يطرح إشكالات حقيقية، ولهذا فإنّ هذه المرحلة هي نفسها مرحلة تحديد الاشكالية، وعليه سنتناول أهم القواعد العلمية لاختيار موضوع البحث ثم صياغة الاشكالية.

1- القواعد العلمية لاختيار عنوان البحث:

أ- **عوامل اختيار الموضوع (العنوان):**

تتوقف كيفية اختيار الموضوع على مستوى أو نوع البحث المطلوب، فقد يختار من خلال المحاضرات الملقاة في الجامعة، أو من خلال أبحاث سابقة أو من خلال الاطلاع على مصادر المعلومات المختلفة

سواء في المكتبة أو الانترنت، أو ما يتم اقتراحه من الأستاذ المشرف، أو ما يلفت الانتباه في المؤتمرات أو وسائل الإعلام.

وفي جميع الحالات هناك عوامل ذاتية تتعلق بشخص الباحث وعوامل موضوعية تتعلق بطبيعة البحث.

العوامل الذاتية (العوامل المرتبطة بشخص الباحث):

هناك عدة عوامل تتعلق بشخص الباحث تجعله يميل لاختيار موضوع معين، وهذه العوامل هي المحدد الأول لاختيار الموضوع، وتتمثل في العناصر التالية:

- **الرغبة الذاتية أو النفسية:** تعد أول عامل أساسي في اختيار الموضوع، فهي تحقق عملية الارتباط النفسي بين الباحث وموضوعه وينتج عن ذلك المثابرة والصبر والتحمس المعقول لإنجاز البحث.

وتلعب الرغبة دورا مهما أيضا في تحديد مشكلة البحث أو موضوع معين ضمن موضوعات القانون بمختلف تقسيماته (العام والخاص)، وقد يكون منبع تلك الرغبة والميل ناتجا عن الاطلاع العام أو الخاص لدى الباحث لدراسات سابقة أو معاصرة أثارت عددا من التساؤلات التي يحاول الإجابة عنها من خلال ذلك البحث.

- **الدافع الشخصي:** قد يكون الدافع هو حل مشكلة معينة أو أزمة معينة مرّ بها الباحث كالمرأة القانونية التي عانت من مشاكل النفقة أو الميراث ففي هذه الحالة قد تميل إلى البحث في مسائل الأحوال الشخصية، أو الباحث الذي عانى هو شخصيا أو أحد مقربيه من ظاهرة التسريح الجماعي من العمل فيميل إلى البحث في مسائل علاقات العمل، ويقال أن منبع المشكلة يأتي من الشعور بعائق أو شيئ ما يحير الباحث ويقلقه نتيجة لاتصاله العلمي والاجتماعي.

- **نوعية التخصص العلمي:** يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام أو في أحد فروع تخصصه، فهو عامل أساسي في اختيار الموضوع.

- **عامل التخصص المهني:** هو عامل ومؤشر أساسي في اختيار الموضوع فقد تكون الوسائل المادية التي توفرها له وظيفته تحت خدمته مما يسهّل عليه عملية البحث ويدعم الجانب العملي لموضوع البحث

العوامل الموضوعية (المرتبطة بطبيعة البحث):

إضافة إلى العوامل الذاتية السابق ذكرها توجد عوامل أخرى تتعلق بموضوع وطبيعة البحث يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع البحث، وتتمثل في العناصر التالية:

- **القيمة العلمية للموضوع:** يجب أن يكون الموضوع ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة، فمعيار جدّة البحث تعد عاملا أساسيا لتحديد القيمة العلمية للبحث لكن قد يكون الموضوع مطروحا

من قبل لكنه يحتاج إلى إثراء وتنقيح وإعادة تجميع للمعلومات، كما أنّ الموضوع من الأفضل أن يحوي جانبا علميا تطبيقيا، كما أنه من الضروري أن يواكب موضوع البحث تطورات الحياة فهي متجددة بصورة متواصلة، وأيضا من الضروري أن يتصدى الباحث لظاهرة أو مسألة كبرى أو غير متساوية لها علاقة بالواقع العلمي المحلي، لكن ذلك لا ينفي التطرق إلى موضوع ذو اهتمام عالمي (حقوق الانسان، الحفاظ على البيئة، الديمقراطية، مكافحة المخدرات).

- **أهداف سياسة البحث المعتمدة:** وذلك نظرا لارتباط البحث العلمي بالحياة العامة الوطنية والدولية، وارتباطه أيضا بالحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدولة.

- المدة المحددة لإنجاز البحوث العلمية: يجب أن تتلاءم طبيعة الموضوع مع المدة المحددة لإنجازه، فالموضوعات الطويلة والمتشبعة قد تجعل الباحث يستغرق وقتا أطول من الوقت المتاح له.

- **توافر الوثائق والمراجع:** تعتبر مراجع البحث ومصادره عاملا هاما في اختيار موضوع البحث، حيث يشترط لإعدادها أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر التي تؤثر في القيمة العلمية للبحث، وتؤكد عنصر الثقة في نتائج البحث.

والوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع.

- الدرجة العلمية المحصّل عليها من خلال البحث: قد ينجز البحث من أجل الحصول على درجة علمية (ماستر مثلا) وهنا تتحكم هذه المسألة في طبيعة موضوع البحث، حيث تجبر الباحث على اختيار موضوع دون آخر، ويظهر الاختلاف من حيث الجدة ودرجة التعقيد والتشعب، وأيضا من حيث عدد الصفحات.

ب- شروط اختيار عنوان البحث

يجب أن تتوافر مجموعة من الشروط في اختيار موضوع البحث أهمها:

- **أن يكون موضوع البحث ذو قيمة علمية يتسم بالأصالة:** فيتعين على الطالب أن يختار موضوعا ذو قيمة عليمية نظرية وعملية انطلاقا من طبيعة تخصصه، ومن الفوائد العلمية التي يحققها هذا الموضوع.

كما يجب أن يتسم الموضوع المختار بالأصالة والحداثة والجدة، والأصالة تقتضي أن يكون الموضوع الذي اختاره الباحث أو الطالب لم يتم اختياره من قبل أحد الباحثين (مثلا لم يكن الموضوع عنوان مذكرة تمت مناقشتها من قبل)، أو تكون الإشكالية التي اختارها الباحث حديثة. ولا يمكن أن يتحقق

ذلك إلا بالإطلاع الجيد والمستفيض على البحوث الأكاديمية في مجال التخصص(خاصة الرسائل والمذكرات الجامعية).

- **يجب أن يكون الموضوع محددا بدقة:** وهنا يجب التأكيد على أهمية تناول مواضيع محددة والابتعاد قدر المستطاع عن المواضيع العامة التي تصعب السيطرة عليها من الناحية المنهجية والعلمية، فمن الأحسن لتفادي ذلك التركيز على عناصر جزئية من موضوع عام أكثر شمولا والتعمق فيها وتجزئتها. فنبغي على الباحث إذن تجنب المواضيع الواسعة جدا، والمواضيع المستهلكة وبعض المواضيع الضيقة جدا كي يسهل عليه السير في البحث والوصول إلى النتائج المطلوبة.

- **يجب أن يكون الموضوع يشتمل على كم محدد من المصادر والمراجع:** لقد سبقت الإشارة إلى أن من محددات اختيار موضوع البحث من الناحية الموضوعية توافر المصادر والمراجع العلمية، على اعتبار أن الموضوع الذي تنعدم فيه المصادر والمراجع لا يصلح للبحث فيه لأن الباحث سيواجه صعوبات عديدة في استكماله، فيجب على الباحث إذن قبل البدء في عناصر البحث أن يتأكد أولا من الراجع المرتبطة بموضوع البحث، ويكون عن طريق القيام بداية برصد أولي للمراجع المتوفرة حول الموضوع المختار، ثم محاولة جمع ما تبقى من مادة علمية بعد تقسيم الخطة.

ج- طرق اختيار موضوع البحث:

هناك ثلاث طرق لاختيار الطالب لموضوع بحثه، الطريقة الأولى هي الاختيار الذاتي أو الشخصي، وبموجب هذه الطريقة يختار الباحث أو الطالب موضوع بحثه بنفسه وميزتها أنها توفر للطالب حرية اختيار الموضوع الذي يريده ومن ثمة ارتباط الطالب عقليا ونفسيا بموضوع البحث أما سلبياتها فهي أن الطالب أو الباحث المبتدئ (بحث التخرج) يتصف بضعف خبراته البحثية و العلمية، ومن ثمة قد يكون اختياره غير سليم كأن يكون الموضوع واسعا جدا أو غير متناول سابقا أو أنه مستغرق التناول لا مجال للإضافة العلمية فيه. أما الطريقة الثانية فيكون اختيار الموضوع بواسطة الأستاذ المشرف الذي يراه أجدر بالتناول إما لجديته أو عمقه أو لكونه موضوعا جديدا لم يكتب فيه من قبل أو هناك ضرورات نظرية أو عملية تتطلب مثل هذا الموضوع، وأيضا فإن الأستاذ المشرف أكثر خبرة ودراية من الطالب ومن ثمة فهو يمدّ الطالب بجانب من جوانب خبرته العلمية والفنية، إضافة إلى ذلك فالأستاذ أدرى بالمجالات التي تتطلب الدراسة خاصة على المستوى الوطني، بينما قد يشوب هذه الطريقة عيب يتمثل في كون الطالب قد لا يستسيغ بعض الموضوعات القانونية لسبب أو لآخر وخاصة الجانب المعرفي والميل النفسي. أما الطريقة الثالثة فتعتمد على الاختيار المختلط والذي يتخذ أحد الأسلوبين:

- اختيار الموضوع من قبل الطالب وإقراره من طرف الأستاذ المشرف.

- اختيار الموضوع من قبل الأستاذ المشرف ثم عرضه على الطالب الذي يستحسنه.

وفي هذه الطريقة نجمع بين محاسن الطريقة الأولى والثانية، فهي تحقق حرّية للطالب وخبرة الأستاذ المشرف.

صياغة مشكلة البحث: إن معايير اختيار الإشكالية هي نفسها معايير اختيار الموضوع التي سبق ذكرها، وذلك أنّ البحث العلمي ما هو إلا إجابة عن مشكلة ما.

أ- تعريف إشكالية البحث العلمي

تعددت وتنوعت التعاريف المتعلقة بإشكالية:البحث العلمي؛ فقد عرفت بأنها سؤال علمي يحتاج إلى معالجة ويجب أن يحتوي هذا السؤال على مشكلة البحث العلمي التي يسعى الباحث لحلها، ويتم صياغة هذا السؤال على شكل علاقة بين متغيرات تم إدراجها في عنوان البحث العلمي.

كما عرفت أيضا بأنها جملة سؤالية تبحث عن العلاقة القائمة بين متحولين(متغيرين)أو أكثر، وجواب هذا السؤال هو الغرض من البحث.

ويمكن القول أيضا أن الإشكالية الخاصة بكل بحث هي التي تميزه عن غيره من البحوث التي تتناول نفس المشكلة، لأن الإشكالية هي التي تصف وجهة النظر التي تتم وفقها معالجة الموضوع محل الدراسة.

فالإشكالية إذن هي ذلك التساؤل الكبير الذي يثير الباحث لكي يبحث له عن حل، وهذا التساؤل لا يؤكد القضية أو ينفيها وإنما يأتي على صيغة استفهام واستفسار، وفي هذا الشأن يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية هي وضعها في شكل سؤال يبين العلاقة بين متغيرين أو أكثر، كما يمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها في شكل سؤال.

ب- معايير صياغة الإشكالية:

تعد مسألة صياغة الإشكالية ذات أهمية كبيرة، فبعد تحديد المشكلة البحثية التي يريد الباحث دراستها وضبطها بدقة وتحديد أبعادها وحدودها، ينتقل بعد ذلك إلى الصياغة اللفظية لهذا التساؤل المركزي المعبر عن هذه المشكلة البحثية والمتسق معها، فلكي تكون إشكالية الدراسة صحيحة يجب على الباحث أن يكون

قادرا على صياغتها بشكل صحيح وسليم، ولذلك وجب مراعاة المعايير التالية:

-وضوح الصياغة و دقتها :يجب أن تكون الصياغة واضحة ومفهومة لدى المجتمع العملي، بحيث تصاغ على شكل سؤال واضح، فالسؤال وحده يضفي الوضوح و يجعل المشكلة مطروحة بشكل مباشر، ويجب عليه التركيز على الأفكار التي ترتبط بمشكلة البحث العلمي بشكل مباشر، ومن ثم يقوم بصياغة هذه الأفكار بشكل واضح، كما يجب أن يقوم بصياغتها بشكل محكم للغاية، مستخدما الكلمات السهلة

والواضحة والتي لا تحتاج لشرح، مبتعدا عن استخدام الكلمات الغامضة و المبهمة وخالية من الحشو اللفظي أو التناقض.

-أن تصاغ في شكل علاقة بين متغيرين أو أكثر :حيث يجب أن يحرص الباحث على إبراز العلاقة بين المتغيرات المشكلة للظاهرة محل الدراسة، وأن تكون هذه المتغيرات محددة وقابلة للقياس.

-إمكانية التوصل إلى حل للمشكلة أو القابلية للاختبار: من خلال إمكانية إخضاعها للدراسة العلمية وطرح الفرضيات المرتبطة بها وجمع البيانات والمعلومات واختبارها.

وهناك قواعد أساسية في تحديد المشكلة تتمثل في:

- **وضوح موضوع البحث:** بمعنى أن يكون موضوع البحث محددا وغير غامض أو عام حتى لا يصعب على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد.

وفي هذا الاطار يمكن الإشارة إلى أهمية اختيار عنوان البحث باعتباره أنه أول ما يصادف القارئ ويعطي انطباعا وافيا عن مضمون البحث.

وعليه فأهم السمات التي يجب أن يتّسم بها عنوان البحث هي:

- أن يكون دقيقا معبرا عن مشكلة البحث.
- أن يكون جديدا مبتكرا.
- أن يكون شاملا متناسبا مع مشكلة البحث.
- أن يكون مختصرا خاليا من الإطالة والزيادة.
- أن يكون جذابا.

- **تحديد المشكلة:** وهي أن تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة بحيث تعبّر عمّا يدور في ذهن الباحث وتبين الأثر الذي يرغب في إيجاد حل له، وتصاغ بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة كما تمكّن الباحث من أن يحدّد الاشكالية دون وضعها على شكل سؤال.

- **وضوح المصطلحات:** يجب على الباحث الدقة في تحديد المصطلحات المستخدمة وإلا وقع في متاعب وصعوبات نتيجة إهمال ذلك.

ج- شروط الإشكالية في البحث العلمي :

هناك مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوافر في إشكالية البحث العلمي، والتي تم على النحو التالي :

- أن يكون الموضوع جديدا لم يتطرق إليه من قبل، وأن تكون الإشكالية من دون حل وبقيت مطروحة.
- أن يكون الموضوع مرتبطا بحياة المجتمع ويملك قابلية للمعالجة.
- أن تكون الإشكالية إضافة معرفية للتراكمية العلمية.

- أن تكون بيانات الدراسة متاحة يستطيع الباحث الوصول إليها واختبارها.

- وجود علاقة وثيقة بين الموضوع المختار وميول الباحث العلمية واهتماماته.

- أن تتضمن إشكالية البحث علاقة بين متغيرين، بشكل يساعد على القياس والاختيار.

- صياغة الإشكالية بلغة واضحة في شكل أسئلة محدد قابلة للإجابة.

- أن لا تكون الإشكالية عامة حيث يصعب التحكم فيها، ولا ضيقة حيث تفقد قيمتها.

د- أنواع التساؤلات

- **التساؤلات الكشفية :** تستخدم بالنسبة للبحوث الاستطلاعية والكشفية، والتي تأتي مُعبرة عن السؤال : ماذا؟

أو ماهو؟

- **التساؤلات الوصفية :** وهي التي تستدعي الإجابة عليها تقديم وصف دقيق لحدوث الظاهرة وانتظامها، وتكون مثل هذه التساؤلات بالنسبة للدراسات أو البحوث الوصفية ، والتي يمكن أن نعتبرها إجابة عن السؤال:كيف؟

- **التساؤلات التفسيرية أو السببية :** وهي التي تُفسر أسباب الظاهرة ونوعها، كماهو الحال بالنسبة للبحوث والدراسات التجريبية والتي تختبر الفروض السببية، والتي يُعبر عنها بالسؤال :لماذا؟ أو ما تأثير؟

- **التساؤلات التقييمية :** وهي التي ترتبط بالدراسات والأبحاث التي تقيس أو تقيم متغيرات مرتبطة بموضوع البحث، ومثل هذه التساؤلات عادة ما تجيب عن التساؤل :إلى أي مدى؟

- **أسئلة العلاقات :** يهتم هذا النوع من الأسئلة في البحث عن نوع العلاقة بين متغيرين أو أكثر ويصاغ بعدة أشكال: - ما العلاقة بين المتغير(أ) والمتغير (ب)؟

- ما درجة ارتباط المتغير(أ) والمتغير (ب) ؟

- **أسئلة الفروق :** يستخدم هذا النوع من الأسئلة في حال دراسة الفروق بين متغيرين أو أكثر.

- **الأسئلة الإحصائية :** وهي مرتبطة بتحليل النتائج .

ثانيا: مرحلة تقسيم الموضوع:

تعتبر هذه المرحلة جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسميات الموضوع (الأساسية والكلية والفرعية والجزئية) على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة.

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية للموضوع وتقسيمها إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة.

وعليه سنحاول تبيان أهمية خطة البحث(القانوني)، وتحديد الضوابط الأساسية لإعداد خطة البحث.

1- أهمية خطة البحث

تعرف خطة البحث بإيجاز أنها رسم للخطوط التي سيسير عليها الموضوع وللصورة التي سيكون عليها، وعلى هذا الأساس فإن خطة البحث تعد من المسائل المعقدة التي يواجهها الباحث.

وخطة البحث هي التي ستحدد أهم الخطوات التي سيلجأ إليها الباحث، وأهم المصادر والمراجع التي يحتاجها، والوقت والجهد الذي سيبذله لإتمام بحثه، لذا وجب على الباحث الإلمام بالموضوع من جميع جوانبه والدراية بأهم مصادره ومراجعه، وكيفية الحصول عليها والتحديد الدقيق لعناوينه، والطرح الموضوعي لإشكاليته. كما تظهر في الخطة شخصية الباحث، وذلك في رسم الخطة الملائمة لموضوع بحثه وهو أدرى بها. فالبحوث تختلف في مخططاتها حسب موضوعاتها.

وتظهر أهمية الخطة في النقاط التالية:

- تمكين الباحث من السيطرة على الموضوع المدروس.
- ترتيب الأفكار والبيانات المتحصل عليها بصفة تسلسلية ومترابطة.
- إبراز معالم الموضوع ومن ثم الوصول إلى الإجابة على الإشكالية.
- تقديم المعلومات والاستدلالات والشروحات التي تعكس أسلوب تفكير الباحث.
- إبراز إمكانيات الباحث ومؤهلاته العلمية.
- إبراز الإمكانيات المتوفرة لإعداد البحث النظرية والعملية.

2- ضوابط إعداد خطة البحث

يجب احترام بعض القواعد والشروط أثناء تقسيم البحث:

- التأني في وضع خطة البحث، فيجب وضع الخطة بعد قراءة مستفيضة لموضوعه.
- يجب أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن اشكاليات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث.
- أن تكون الخطة شاملة لكافة عناصر الموضوع (شمولية الخطة) فالخطة الناجحة هي التي تغطي جميع القضايا والمسائل التي تتعلق بالبحث.
- مراعاة عنصر التجديد والابتكار في الخطة بحيث يتجنب الباحث تكرار الخطة لأن ذلك يجعل البحث برمته مكررا ومقلدا الشيئ الذي يمس بالأمانة العلمية للباحث والشخصية العلمية له.(تحاشي تكرار العناوين الموجودة في الكتب العامة وإيجاد عناوين جديدة).
- التسلسل المنطقي لمفردات الخطة، أي تكون مفردات الخطة مرتبة بشكل متسلسل من الأدنى إلى الأعلى، ومن الأصغر إلى الأكبر (مثلا التعريف قبل التطرق للأركان).

- الملاءمة بين عنوان البحث وخطته بحيث لا يدرج في الخطة أي عنصر خارج صلب الموضوع (القانون الجزائري مثلا نطاق الدراسة)

- وضوح الخطة وبساطتها، فيجب أن يبتعد الباحث عن التقسيمات المعقدة وتداخل الأفكار وتضاربها، فبساطة الخطة تسهل على القارئ استيعاب مضمونها.

- مرونة الخطة، فينبغي دائما أن تكون الخطة مرنة قابلة للتعديل، لهذا من النادر أن يعتمد الباحث على خطة جامدة غير متغيرة طيلة مدة إعداد البحث.

- مراعاة عدم التداخل بين مفردات الخطة لتفادي تكرارها وتضاربها وتناقضها.

- التوازن في إعداد الخطة توازنا شكليا وموضوعيا، فبالنسبة للتوازن الشكلي هو أن يكون التقسيم متساويا أو على الأقل متقاربا (توازن نسبي وليس مطلق) كأن يتساوى عدد الفروع في كل مطلب مع الآخر، وعدد مطالب كل مبحث مع الآخر، وعدد مباحث كل فصل مع الآخر، أما مراعاة التوازن الموضوعي للخطة وهو عدد الصفحات في البحث؛ أي عدد الصفحات المخصصة لكل جزء من أجزاء خطة البحث لاسيما الأجزاء الرئيسية. (توازن نسبي فقط)، لكن الشيء غير المقبول أن يعمد الباحث إلى التركيز على أعداد الصفحات على حساب الجانب الموضوعي، فيعمد إلى الحشو أو الاختصار لتقريب عدد الصفحات. ويمتد التوازن الموضوعي إلى الأجزاء التفصيلية الأخرى كالمباحث والمطالب والفروع.

- يجب أن تكون العناوين المكونة لخطة البحث واضحة وكاملة في بنائها بحيث لا تستند في بنائها للعنوان الذي تنضوي تحته.

- تجنب العناوين العائمة أو السائبة أو الشاردة، وهي العناوين التي لا ترتبط بخطة البحث فلا هي ضمن مطلب أو فرع أو ترقيم، وهذا يشير إلى خلل واضح في إعداد الخطة لأنها تعكس عدم دراية الباحث وقدرته على ربط الأفكار.

رابعا: أجزاء البحث العلمي

يشتمل البحث العلمي على عدد من الأجزاء تتكامل فيما بينها، ويتعين على الباحث والقارئ أيضا أن يتعرف على هيكلة البحث القانوني من أجل معرفة ترتيب الكتابة القانونية ترتيبا منطقيا، وهذه الأجزاء مؤلفة من ستة مواضيع وهي: المقدمة، المتن، صلب الموضوع، الخاتمة، الملاحق، قائمة المراجع والمصادر، الفهرس (محتويات البحث).

وهذا هو التسلسل المنطقي لأي بحث أو كتاب، لكن عملية الإعداد تختلف وربما تبدأ بالشكل العكسي تماما باستثناء العنوان الذي يبقى في المرحلة الأولى.

وسنركز في هذه المحاضرات على مقدمة وخاتمة البحث العلمي القانوني ومشتملاتهما.

أولا: المقدمة

هي أولى مشتملات البحث، وهي المدخل العلمي الوصفي للبحث لأنها تقدّم الفكرة الأساسية عن البحث والغاية من معالجة الموضوع ، وتتضمن أيضا المحاور الأساسية للبحث بصورة موجزة ومفيدة ودالة في نفس الوقت، حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره واتجاه موضوع البحث من الناحية النظرية، ويحدد مشكلة البحث وأهميتها والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها ، كما يشير إلى المنهج الذي اتبعه في دراسته والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضت طريق البحث والخطوات التي اتبعها في جمع البيانات.

فالمقدمة دراسة مستقلة وهامة كونها توضح الروابط بين أبواب وفصول البحث وتحتوي على مجموعة من العناصر تزيد أو تنقص حسب أهمية كل عنصر وحسب نوع البحث، لكن هناك نقاطا أساسية يجب أن تتضمنها كل مقدمة .

أ- التعريف بموضوع البحث:

وهو مدخل تمهيدي لموضوع البحث يكون في فقرة أو فقرتين في نصف صفحة يبرز فيه الباحث أهمية البحث أو يتم فيه ترجمة المقصود بعنوان البحث، ويعطي فيه فكرة كاملة وواضحة عن معالم الموضوع.

ب- أهمية الموضوع

ويحدد فيه الباحث الأهمية العلمية النظرية والتطبيقية للموضوع، ومما لاشك فيه أنّ الباحث حينما يختار عنوان بحثه فإنه سيكون مدفوعا بدوافع علمية وعملية (ذاتية وموضوعية) وتظهر أهمية الموضوع من خلال بعض العبارات مثل: "وتنبع قيمته من..." أو "وبوجه عام تتمثل أهدافه في إلقاء الضوء."...

ج- مشكلة البحث

لابد لكل موضوع من مشكلة يعالجها، وأساس قيام البحث الهدف منه هو حل مشكلة محددة يذكرها الباحث في المقدمة، وهي عبارة عن سؤال يتطلب حلا، كما يقوم الباحث بتحليل الاشكالية إلى تساؤلات فرعية ليسهل عليه الإجابة عليها .

د- الأبحاث السابقة في الموضوع:

وهي تلك الدراسات والبحوث التي تم إنجازها حول مشكلة أو موضوع البحث أو الدراسة الحالية، والتي تحترم القواعد المنهجية في البحث العلمي، وهي إما تكون مطابقة للدراسة الجاري إنجازها، وحينئذ يشترط اختلاف ميدان الدراسة، أو تكون مشابهة وحينئذ يدرس الباحث الجانب الذي تختص به دراسته.

وقد تكون الدراسات السابقة الأبحاث التي أجريت في الجزائر أو بعض الأبحاث المقارنة و التي تنشر في الدوريات أو في الكتب أو الرسائل والأطروحات الجامعية.

ويتم الإشارة في الدراسات السابقة إلى مصادر البيانات التي تعتمد عليها الدراسة وملاحظات الباحث بشأنها، ومدى إيفائها بالغرض المطلوب والصعوبات التي واجهها الباحث أثناء تحضيره وإعداده للدراسة (كصعوبة الحصول على المراجع).

ولكي تكون الدراسات السابقة صالحة للاستعمال ضمن الدراسة الحالية لا بد من توفر الشروط المنهجية

التالية:

- عنوان الدراسة وعنوان الجهة التي قامت أو أشرفت عليها، سواء كان الباحث شخصا أو فريق بحث.
- زمن الدراسة أي تاريخ إجراء الدراسة السابقة ومكانها.
- ذكر إشكالية الدراسة من خلال عرض التساؤلات التي طرحها الباحث
- طبيعة الدراسة نظرية أم ميدانية، وصفية أو مقارنة.
- منهجية الدراسة السابقة كالمنهج المستخدم والفرضيات المقترحة.
- أهداف الدراسة السابقة.
- ذكر أهم الخطوات الرئيسية لسير الدراسة بشكل شامل وموجز.
- أهم النتائج المتوصل إليها.

هـ- منهج البحث:

يبين الباحث المنهجية المتبعة أو طريقة البحث، وما إذا كانت قد اقتصرت على منهج واحد أو جمعت بين مناهج عدة (مثلا، تعد هذه الدراسة دراسة وصفية تحليلية من خلال السعي إلى وصف وتشخيص موضوع البحث، أو مثلا، كل هذا فرض علينا اعتماد منهجية تقوم على توظيف المنهج الوصفي التحليلي أصلا من دون استبعاد مناهج أخرى كلما اقتضى الأمر ذلك).

و- خطة البحث

تعرض في نهاية المقدمة خطة البحث على شكل فقرات، فلا تدون الأبواب والفصول والمباحث والمطالب بطريقة الفهرس أو المحتويات، وإنما يحاول الباحث أن يقنع القارئ بمبررات تقسيم الموضوع تقسيما ثنائيا مثلا (جانب نظري وجانب تطبيقي).

ملاحظات هامة:

- المقدمة لا تجيب عن التساؤلات أو الأسئلة المطروحة، ولا تتضمن استنتاجات أو خلاصة.
- تدخل المقدمة ضمن الصفحات الأولية وتأخذ ترقيما معينا (بالحروف الأبجدية مثلا.(
- هي أول ما يقرأه المشرف أو المناقش أو القارئ لكنه آخر ما يكتبه الباحث.
- تخلو المقدمة من الشرح المعمق للموضوع كما تخلوا أيضا من الهامش.
- يجب أن تكون المقدمة موجزة وقصيرة لا تتعدى خمس صفحات.
- يجب الحرص على ربط عناصر المقدمة ربطا سليما ومنطقيا لأن المقدمة غير المترابطة لا تفي بالغرض في البحث القانوني (تحضير ذهن القارئ لتقبل موضوع البحث).

ثانيا: الخاتمة

تعد هذه المرحلة من البحث العلمي من أهم المراحل وأدقه، فمن حيث الشكل هي آخر ما يتضمنه البحث وتشكل ملخصا نهائيا له، وفيها يقوم الباحث ببلورة النتائج والأفكار التي يتوصل إليها على ضوء تحليلاته التي تضمنها الموضوع بعدما وصل في إطارها إلى تكوين صورة نهائية حول الموضوع وبداية صياغة الاستنتاجات النهائية للدراسة، وذلك بعد قيام الباحث بدراسة وتمحيص لمحتوى المصادر والمراجع المتوافرة حول الموضوع، ومناقشة إشكالية الدراسة المطروحة لتعزيز المعرفة في هذا الميدان من البحث.

فالخاتمة إذن عرض موجز وشامل لكافة المراحل والجهود والأعمال التي قام بها الباحث، وهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق المتوصل إليها، لهذا يجب ألا تحتوي الخاتمة على معلومات أو حقائق جديدة تضاف إلى البحث، كما لا يجوز فيها الاقتباس أو الاشارة إلى مراجع تؤيد فكرة ما، بل هي مجرد وصف سريع لهذا البحث والنتائج والمقترحات والتوصيات التي توصل اليها الباحث.

ويستحسن أن تقسم الخاتمة إلى فقرات تسهيلا لصياغتها، وذلك على النحو التالي:

الفقرة الأولى: استعراض ماهية الدراسة دون الخوض في التفاصيل

الفقرة الثانية: الاستنتاجات والنتائج والأفكار الجديدة التي توصل إليها الباحث.

الفقرة الثالثة: الإشارة إلى المقترحات والتوصيات التي يرى الباحث أنه من المناسب العمل عليها

خامسا: أخلاقيات البحث العلمي

أخلاقيات البحث العلمي من المواضيع الهامة خاصة في واقعنا اليوم، وانطلاقا من هذه الأهمية يجب مراعاة القواعد الأخلاقية للبحث العلمي وأن يكون ذلك كأسلوب للتفكير اتخاذ قرارات صائبة تعمل على الوصول للأهداف المسطرة من إجراء البحوث ذات المصداقية التامة، وتزداد أهمية أخلاقيات البحث العلمي في أن غيابها أو ضعفها لدى الباحثين يؤدي إلى عواقب وخيمة على الصعيد الفردي والمجتمعي، فاعتماد المبادئ الأخلاقية في البحث العلمي تساعد الباحثين في الانضباط لتنسيق الأعمال والأنشطة وللحصول على ثقة الناس، كما تخدم المبادئ الأخلاقية أيضا أهداف وغايات البحث وتنطبق على الأشخاص الذين ينفذون البحوث العلمية أو غيرها من الأنشطة العلمية أو الإبداعية.

وتبرز أيضا أهمية أخلاقيات البحث العلمي في واقعنا المعاصر كون الثورة التكنولوجية الحديثة أتاحت للباحثين كما هائلا من مصادر المعلومات المختلفة التي يجب التحكم الجيد بها مع ضرورة احترام الجانب الأخلاقي التي يحتم على الباحثين الالتزام بمجموعة من الضوابط لعدم الوقوع في مشكلة السرقة العلمية.

والحقيقة أن تطور وسائل الإتصال وابتكار الكثير من البرامج المعلوماتية أدى إلى تسهيل وتسريع الوصول إلى مختلف المؤلفات و المنشورات و الرسائل لاستغلالها في الدراسات والبحوث العلمية، وبالمقابل أصبح الأمر أكثر سهولة في اكتشاف أساليب الإنتحال الأكاديمي والسرقة العلمية عن طريق الإستعانة بتلك البرامج محركات البحث الإلكترونية.

إن استغلال هذه البرمجيات عدُّت واحدة و محركات البحث بصورة غير صحيحة يُوقِعنا حتمًا في فخ السرقة العلمية التي تعد من أخطر الجرائم التي تضرب في الصميم التعليم العالي و البحث العلمي في الجامعات، و تؤثر سلبا على جودته وأصالته، كما أن ارتكاب هذه الجريمة خرق واضح لمبدأ حماية حقوق الملكية الفكرية.

لقد تفاقمت ظاهرة السرقة العلمية في الجامعات الجزائرية بشكلٍ ملحوظ في السنوات الأخيرة، لاسيما في ما يخص مذكرات التخرج لطلبة السنوات النهائية لمختلف الأطوار الجامعية، حيث أن الكثير من الطلبة أصبح يلجأ إلى آلية" نسخ- لصق "دون مراعاة لطرق و مناهج البحث العلمي الصحيحة.

إن السرقة العلمية تعد واحدة من المشاكل والجرائم التي تعرفها الجامعات العالمية عموما و الجامعات الجزائرية على وجه الخصوص، حيث يؤدي ارتكابها إلى انتهاك حقوق الملكية الفكرية والتأثير على جودة البحث العلمي، ولعل لجوء الطالب أو الأستاذ أو الباحث إلى السرقة العلمية مردُّه مجموعة من الأسباب يُمكن ذكر البعض منها بإيجاز على النحو التالي:

أولا: غياب الوازع الأخلاقي، فالسرقة العلمية تتعارض مع علم الأخلاق، وهي جريمة أخلاقية قبل أن تكون جريمة علمية.

ثانيا: قصر الوقت وصعوبة البحث، فهو من الأسباب المؤدية إلى السرقة العلمية، حيث يعيش الطالب أو الباحث ضغطا رهيبا لاستكمال بحثه مع ضيق وعدم كفاية الوقت، وذلك رغم التسهيلات التي يوفرها النشر الالكتروني.

ثالثا: عدم إلمام الطالب أو الباحث بالأساليب الصحيحة للبحث العلمي :أي عدم معرفة الطالب بالطرق والمناهج الصحيحة جنبه من ارتكاب جريمة السرقة العلمية، ولإنجاز البحوث العلمية وفقا لقواعد النزاهة الأكاديمية و الأمانة العلمية.

وحرصا على المحافظة على مصداقية البحث العلمي في مجال الدراسات الأكاديمية وتكريس الأمانة العلمية في البحوث العلمية، تزايد الاهتمام مؤخرا بأزمة أخلاقيات البحث العلمي بسبب تفشي ظاهرة السرقة العلمية التي تفاقمت في ظل الانفجار المعرفي والمعلوماتي، الأمر الذي استقطب اهتمام الجهات الوصية على سلك التعليم العالي في مختلف دول العالم ومنها الجزائر، حيث قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإصدار قرارات وزارية هامة

من أجل التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة أهمها القرار الوزاري 933 الصادر في 28 جويلية 2016 الذي يهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها، والذي رغم أهميته لم يتم العمل بمضمونه إلا في بعض الجوانب الوقائية منه، الأمر الذي حتم على الوزارة الوصية إصدار نص جديد وهو القرار رقم 1082 الصادر 27 ديسمبر 2020 الذي يلغي النص السابق.

ووفقا لنص المادة الثالثة من القرار الجديد فإن السرقة العلمية هو كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو كل من يشارك في عمل ثابت للإنتحال و تزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها أو في أية منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى، وحدد القرار الجديد 12 نوع سرقة علمية دعت الوزارة الى نشرها بالتفصيل لفائدة الطلبة والبحثين لتفادي الوقوع فيها وهي على التوالي:

- اقتباس كلي أو جزئي لأفكار أو معلومات أو نص أو فقرة أو مقطع من مقال منشور أو من كتب أو مجلات أو دراسات أو تقارير أو من مواقع إلكترونية أو إعادة صياغتها دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

- اقتباس مقاطع من وثيقة دون وضعها بين شولتين و دون ذكر مصدرها و أصحابها الأصليين.

- استعمال معطيات خاصة دون تحديد مصدرها وأصحابها الأصليين.

- استعمال برهان أو استدلال معين دون ذكر مصدره و أصحابه الأصليين.

- نشر نص أو مقال أو مطبوعة أو تقرير أنجز من قبل هيئة أو مؤسسة واعتباره عملا شخصيًّا.

- استعمال إنتاج فني معين أو إدراج خرائط أو صور أو منحنيات بيانية أو جداول إحصائية أو مخططات في نص أو مقال دون الإشارة إلى مصدرها و أصحابها الأصليين.

- الترجمة من إحدى اللغات إلى اللغة التي يستعملها الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم بصفة كلية أو جزئية دون ذكر المترجم و المصدر.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بإدراج إسمه في بحث أو أي عمل علمي دون المشاركة في إعداده.

- قيام الباحث الرئيسي بإدراج إسم باحث آخر لم يشارك في إنجاز العمل بإذنه أو دون إذنه بغرض المساعدة على نشر العمل استنادا لسمعته العلمية.

- قيام الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر بتكليف الطلبة أو أطراف أخرى بإنجاز أعمال علمية من أجل تبنيها في مشروع بحث، أو إنجاز كتاب علمي أو مطبوعة بيداغوجية أو تقرير علمي.

- استعمال الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الإستشفائي الجامعي أو الباحث الدائم أو أي شخص آخر أعمال الطلبة ومذكراتهم كمداخلات في الملتقيات الوطنية و الدولية أو لنشر مقالات علمية بالمجلات و الدوريات.

- إدراج أسماء خبراء ومحكمين كأعضاء في اللجان العلمية للملتقيات الوطنية أو الدولية أو في المجلات و الدوريات من أجل كسب المصداقية دون علم و موافقة و تعهد كتابي من قبل أصحابها أو دون مشاركتهم الفعلية في أعمالها.

وتبنت الوزارة الوصية استراتيجية مهمة من خلال إقرار مجموعة من التدابير الوقائية منها و العقابية رأت فيها الحل لمكافحة ظاهرة السرقة العلمية.

فبالنسبة للتدابير الوقائية تم النص عليها في الفصل الثالث من القرار حيث ميز بين تدابير التحسيس والتوعية وهي مجموعة من الالتزامات تقع على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية لاسيما:

- بتنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقة العلمية.

- تنظيم ندوات علمية وأيام دراسية لفائدة الطلبة و الأساتذة الباحثين لتجنب الوقوع في فخ السرقة العلمية.

- إدراج مادة أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي.

- إدراج أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقة العلمية في البحث العلمي.

- إدراج عبارة التعهد بالإلتزام بالنزاهة العلمية والتذكير بالإجراءات القانونية في حالة ثبوت السرقة العلمية في بطاقة الطالب وطيلة مساره الجامعي.

وبين تدابير الرقابة التي تلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ مجموعة من الإجراءات الرقابية تتمثل في :

- تأسيس قاعدة بيانات على مستوى المواقع الالكترونية لهذه المؤسسات لكل الأعمال المنجزة من طرف الطلبة والأساتذة الباحثين تشمل على الخصوص مذكرات التخرج ومذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه، والمطبوعات البيداغوجية.

- تأسيس قاعدة بيانات رقمية لأسماء الأساتذة الباحثين حسب شعبهم وتخصصاتهم وسيرهم الذاتية ومجالات اهتمامهم العلمية والبحثية.

- شراء حقوق استعمال برمجيات معلوماتية كاشفة للسرقات العلمية باللغة العربية واللغات الأجنبية، أو استعمال البرمجيات المجانية المتوفرة، لأو إنشاء برمجية معلوماتية جزائرية كاشفة للسرقة العلمية.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص هو ضرورة ربط قواعد البيانات الرقمية الخاصة بكل مؤسسة جامعية بباقي المؤسسات الجامعية الأخرى - عن طريق شبكة اتصالات داخلية -بشكل يؤدي إلى إنشاء قاعدة بيانات ومعطيات رقمية وطنية يتعذر معها القيام بعمليات السرقة العلمية و الإنتحال الأكاديمي.

أما عن التدابير العقابية فقد خُصص الفصل الرابع من القرار إلى إجراءات النظر في الإخطار بالسرقة العلمية ومعاقبتها، وميز القرار بين الإجراءات الخاصة بالطالب (وهو مجال دراستنا) في الفرع الأول من المادة 8 إلى المادة 17، ونلخصها فيما يلي:

في مجال الإخطار عن السرقة العلمية يمكن لكل شخص أن يبلغ عن ذلك من خلال تقرير

كتابي مفصل و مرفق بكل الوثائق و الأدلة المادية حول السرقة العلمية يقدم إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث، هذا الأخير يقوم بإحالة الملف فورا إلى مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية لدراسته وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنه وفقا للإجراءات المنصوص عليها قانونا.

بعد دراسة ملف الطالب المتهم بالسرقة العلمية يقوم مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره النهائي إلى مسؤول وحدة التعليم و البحث للمؤسسة الجامعية، في أجل لا يتعدى 15 يوما من تاريخ الإخطار بالواقعة.

فإذا تضمن التقرير ثبوت السرقة العلمية يُحال الطالب على مجلس تأديب الوحدة بعد إعلامه كتابيا، من قبل مسؤول وحدة التعليم بالوقائع المنسوبة إليه و الأدلة المادية الثبوتية ذات الصلة بالسرقة العلمية.

ويجتمع عندها مجلس تأديب وحدة التعليم والبحث في الآجال المقررة قانونا للفصل في الوقائع المعروضة أمامه، حيث يقوم أحد

أعضاء مجلس آداب و أخلاقيات المهنة الجامعية بتقديم تقريره، الذي يجب أن يتضمن كافة الوقائع المنسوبة للطالب وكذا الأدلة ثبت وقوع جريمة السرقة العلمية، ثم يستمع للطالب المتهم من أجل تقديم دفاعه، كما يجب على الطالب المعني المحال على المجلس التأديبي المثول شخصيا ما عدا في حالة القوة القاهرة، أما إذا تعذر حضور الطالب المتهم لأسباب مبررة يمكن أن يلتمس كتابيا من مسؤول وحدة التعليم والبحث تمثيله من طرف مدافعه وأن يقدم ملاحظاته ودفوعه كتابيا قبل انعقاد مجلس التأديب بثلاثة أيام.

ويفصل مجلس التأديب في الوقائع المنسوبة إلى الطالب خلال الآجال المحددة، ويمكن لهذا الأخير الطعن في قرار المجلس طبقا لأحكام القرار 371 .

وفي سبيل الحد من جريمة السرقة العلمية و تأثيراتها السلبية على جودة التعليم و البحث و كذا سمعة الجامعة الجزائرية ككل، تم الإشارة إلى العقوبات المقررة في حق الطالب أو الأستاذ المرتكب لجريمة السرقة العلمية الواردة حالاتها في نص المادة 03 من القرار .

فبالنسبة للعقوبات المقررة في حق الطلبة مرتكبي جريمة السرقة العلمية فقد أشار القرار أنه إضافة إلى العقوبات المقررة في التشريعات ذات الصلة بالجانب التأديبي للطلبة، لاسيما القرار الوزاري رقم 371، فإن الطالب المرتكب لجريمة السرقة العلمية يتعرض لإبطال مناقشته مذكرة الليسانس أو الماستر وسحب اللقب الحائز عليه.

كما يمكن من جهة أخرى لكل جهة متضررة من فعل السرقة العلمية مقاضاة أصحابه طبقا لأحكام الأمر 03-05 المتعلق بحقوق المؤلف والحقوق المجاورة.